عـنـدمـا يـرتـدي الـسـلـطـان جـبّـة

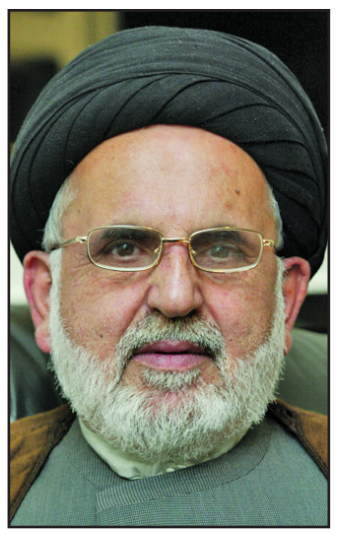

كنا وما زلنا وسنبقى بحاجة إلى التجربة لتصحيح أفكارنا ، والتي تستبد بنا في حالات التوتر خاصة، لما يشوبها من إطلاق وتعميم يغلقها على النقد والمراجعة. لقد كنا – مثلاً – بحاجة إلى الدخول في تجربة مع رجال الدين عموماً. وحملة المشروع السياسي الديني أو الديني السياسي منهم خصوصاً، سواء منهم أولئك الذين يستندون إلى نظرية الخلافة العظمى من السنّة مع العلم أنه بدءاً من خلافة أبي بكر (رض) وطريقة استخلافه تم الفصل بين الديني والزمني كمترتب منطقي على وفاة الرسول "ص". أو أولئك الذين يستندون من الشيعة الولائيين إلى "ولاية الفقيه" المطلقة، خلافاً للأغلبية الساحقة من فقهاء الشيعة، ويزيّنون أطروحتهم الدينية السياسية في بناء الدولة ومؤسساتها وتحديد مصادر شرعيتها الشعبية اللاحقة ، بشرعيتها الدينية أو الإلهية المؤسسة، يزينونها أو يوشونها أو يطرزونها بخطوط ملونة وناعمة، من الحرية والديموقراطية والتعددية، لذرّ الرماد في العيون، أو ريثما يتمكن المتمسكن ، وتتكشف الحقائق والنيات إبان الاستحقاقات الكبرى (الحركة الشعبية أو الطالبية المطلبية، حركات الاعتراض على نقص الحريات، أو المغامرات العسكرية، الانتخابات النيابية أو المحلية أو الرئاسية إلخ).

هاني فحص

كنا بحاجة إلى التجربة لتصحيح أفكارنا ، والتي تستبد بنا في حالات التوتر خاصة، لما يشوبها من إطلاق وتعميم يغلقها على النقد والمراجعة.

لقد كنا – مثلاً – بحاجة إلى الدخول في تجربة مع رجال الدين عموماً. وحملة المشروع السياسي الديني أو الديني السياسي منهم خصوصاً، سواء منهم أولئك الذين يستندون إلى نظرية الخلافة العظمى من السنّة مع العلم أنه بدءاً من خلافة أبي بكر (رض) وطريقة استخلافه تم الفصل بين الديني والزمني كمترتب منطقي على وفاة الرسول "ص". أو أولئك الذين يستندون من الشيعة الولائيين إلى "ولاية الفقيه" المطلقة، خلافاً للأغلبية الساحقة من فقهاء الشيعة، ويزيّنون أطروحتهم الدينية السياسية في بناء الدولة ومؤسساتها وتحديد مصادر شرعيتها الشعبية اللاحقة ، بشرعيتها الدينية أو الإلهية المؤسسة، يزينونها أو يوشونها أو يطرزونها بخطوط ملونة وناعمة، من الحرية والديموقراطية والتعددية، لذرّ الرماد في العيون، أو ريثما يتمكن المتمسكن ، وتتكشف الحقائق والنيات إبان الاستحقاقات الكبرى (الحركة الشعبية أو الطالبية المطلبية، حركات الاعتراض على نقص الحريات، أو المغامرات العسكرية، الانتخابات النيابية أو المحلية أو الرئاسية إلخ).

المدينة إلى فضاء الدين لتستروح، أي لتكتسب في عمارتها وعمرانها ونظام علائقها روحاً يأتي من الغيب ليبعث في الحضور وفي الشهود نسيماً عذباً وضروريا لجماليات الكون والحياة والإبداع ... والمدنيون هؤلاء، كبار كبار عادة يبلغون غاية في العلم الديني فيكتشفون أهمية المدينة وعمومياتها القانونية التي تضبط الخصوصيات وتحولها إلى مصادر حيوية، أي تحمي التعدد أو الخاص بالوحدة أو العام، وتثري الوحدة وتضمنها بالتعدد... (من يستطيع أن ينفي أو ينتقض من مدنية السيد علي السيستاني المرجع الديني، الذي بلغ من الدين علماً وعملاً وتديناً أنه أصبح من أرفع وأسطع مصاديق المدنية وبناء المدينة؟؟؟) حتى الآن أردت أن ينصبّ كلامي على رجال الدين المسلمين، لأن رجال الدين المسيحيين، فيهم نسبة كبيرة جداً من المدنيين الروحانيين، أما الآخرون فقد أصبحوا مدنيين طوعاً أو كرهاً بموجب الدولة العلمانية، التي حررت المسيحية من الكنيسة وحررت الكنيسة من كهنتها وحولتها من الحجر إلى البشر ، لتعود العلمانية فترتكب موبقاتها من دون ذريعة دينية . وإن كان علمانيون كثر من الحكام (مسلمين ومسيحيين) يعودون إلى الدين ليتذرعوا به في تغطية ارتكاباتهم. وهذا لا يمنع من أن يكون عدد من رجال الدين المسيحيين يمارسون عنفاً غير مباشر بحجة الدينونة أو دوافع محض ذاتية ، ويبدون ميلاً غير عاديّ لإلغاء الآخر تعويضاً عن العنف السلطوي (الدولتي) الممنوع أو المكبوت ، بالعنف الأيديولوجي الديني ومن خلال السلطة الطوعية التي يحصلون عليها من رعاياهم باعتبارهم طرقاً حصرية إلى الله والآخرة !!!

أحاول في ما يلي أن أقدم شهادتي في مسألة انزلاق رجل الدين إلى قاع السلطة أو التسلط من خلال معرفتي المباشرة بآليات التدريس في الحوزات الدينية. في مناهج هذه الحوزات يعتمد التدريس المتعدد المستويات والمراحل لأحكام الفقه الإسلامي، التي تطال كل شي في تصرفات الفرد ، على أساس ما تم التفاهم عليه من أن "لكل واقعة حكماً ومن دون استثناء – من العطاس وتقليم الأظافر والدخول والخروج من دورة المياه إلى عدم جواز السلام أو رد السلام على الكتابي إلى أحكام الزواج والطلاق والمضاربة والمزارعة والتجارة – خاصة تجارة الرقيق"... وهذا الحكم هو حكم الله في حق الفرد (المكلف) وإن كان الذي توصل إليه بشر يخطئ ويصيب سواء كان مجتهداً حقاً أو مدعياً للاجتهاد . ومن دون أن يكون بإمكان أي فقيه أو مدع للفقه أن ينكر لفقهاء آخرين رأياً آخر في المسألة نفسها . بلى يستطيع الفقيه أن يعمم رأيه إلى حدود بعيدة ويغطي على الآخرين ،إذا ما كان مدعوماً بسلطة (علمانية) أو دينية قابضة وغنية تستطيع أن تحول موظفيها وأجهزتها الأمنية إلى دعاة له .

وفي العادة أن تكون المرجعية فقهاء من هذا النوع مرهونة برضا السلطة وتكرمها عليه ، بينما عرف المسلمون مرجعيات لم تفكر بأن تكون مرجعيات ، بل فكرت بالعلم والدين فقط ، وفي لحظة من حاجة الناس إلى المرجعية الأمثل أصبحت مرجعيات باختيار حرّ من المكلفين والمؤمنين ، لا باختيارها ، فرضخت لإرادة هؤلاء الناس الأبرياء من أملاءات الرعاية وإغراءات المكاسب ،الذاهبين إلى المراجع مقدمين لهم بعضاً من جنى العمر حباً ورغبة وثقة بوصوله إلى المستحقين من الفقراء وطلاب العلم الحقيقيين – المرجع الراحل السيد أبو القاسم الخوئي مثالاً وتلميذه الذي قضى ستين سنة من عمره متوارياً في مجالس العلم والتعليم وفي منزل فائق التواضع حتى الآن.

ومن بداية المرحلة الأولى للدراسة في الحوزات والمعاهد الدينية ، مرحلة المقدمات في اللغة والمنطق والفقه ، يبدأ الطالب بتلقي أو تعلم الأحكام الفقهية الأولية ، ومن دون أي استدلال علمي بآية أو رواية أو أصل أو قاعدة فقهية (فتاوي خام) مع الاهتمام المميز بأحكام العبادات ، أي الحرام والحلال والواجب والمندوب والمكروه في الطهارة والصلاة والصوم والحج الخ .

وهنا يقع الفتى المراهق المتعلم الآتي خالي الذهن وفي الأعم الأغلب من الأرياف أو من طبقات مقموعة أو مهمشة بشكل أو بآخر وبفعل سلطة المال أو سلطة السلطة ، يقع على باب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" من أبواب الفقه العبادي ،ومنه يدلف إلى مصاديقه في ممارسات الناس من ترك الصلاة سراً أو علناً إلى حلق اللحية وترك الصوم أو التقاعس عن الحج أو عدم تخليص المال بالخمس أو الزكاة ،إلى تبرج النساء واختلاطهن بالرجال وتسامحن في حسن التبعل لأزواجهن ، إلى أحكام التعامل مع الشرطة وشركة الكهرباء والمياه حيث تلزم القواعد الفقهية بعدم المخالفة لأن من مقاصد الشريعة حفظ النظام العام ، ولكن الشيخ الفتى يذعن لإصرار الأهل على المخالفة وينظر لها بأن مال الدولة ، لأنها جائرة أي غير دينية ، مجهول المالك ، لأن هذه الدولة لاتملكه ، فيجوز التصرف به بناء على رخصة من الحاكم الشرعي (أي المجتهد) في حين أن أخانا مازال في مرحلة دراسة المقدمات ، أي بينه وبين الاجتهاد عقدان من السنين، إذا ما جاء جدّ جده . ويتعلم الطالب أحكام التعامل مع الحاكم الظالم ، وكل حاكم مدني ظالم ، وإن جاز قبول هداياه وأعطياته أو كان حليق اللحية أو يتناول قليلاً أو كثيراً من الخمرة ويصافح النساء ، كما تجوز الوظيفة في مؤسسات الدولة قضاء وإفتاء والتعامل الزبائني مع المحاكم في الحصول على الوظيفة أو الترقيه فيها . إلى أحكام الحدود والتعزيزات الشرعية- العقوبات البدنية – على الجرائم والجنايات المالية والأخلاقية والجسدية والدينية وهنا يشعر الطالب بأنه في مدرسة (كادر) أو كلية حربية أو معهد قضائي، ومنذ شهوره الأولى يبدأ بالتفكير بالعودة إلى قريته ليمارس سلطانه على أمه وأبيه وجدته وخالته وجارته ومختار الضيعة ورفاق طفولته فيها وعلى مختارها ورئيس بلديتها ومعلمها ومعلمتها خاصة باعتبارهم سلطة بديلة غاصبة أو موازية لسلطته الشرعية ... وهم جميعا قد قالوا له عندما ودعوه أنه من الضروري أن يمكث عدة سنوات ليعود على مقدار من العلم يفرض به هيبته عليهم وهم يعتزون به ، ويكون أقدر على الاندماج بهم أو العودة إلى الاندماج كما كان عندما كان شريكاً في حقول التبغ والحنطة زراعة وقطافا وحصادا ... وعتابا وميجانا وحبا ومطاردة للحساسين . ولكن السلطة بمعنى التسلط أو التغلب تقوم على الانفصال والفصال ، أي انفصال الحاكم عن المحكوم والفصال الدائم معه لأن لان الوئام يقرب المسافة ويقلل من السلطة . وهكذا يقيم شيخنا الذي لتوه قد بان على صدغية ريحان عذاره الأسود ، والذي لم يتعلم بعد لف عمامته إذا ما انفلشت أو فلشها طفل عابث ، يقيم سلطته على مزاجه وإن لأشهر معدودة ، وفي حدود ما يتيسر له مع امتعاض معلن أو مكتوم من أهله وأهل ضيعته . ويظهر عليه الضيق والتبرم والحنق والغضب لأن يد الشرع غير مبسوطة ، أي أن الفقيه لا يستطيع أن ينفذ الأحكام بالمخالفين جلدا أو رجما أو تعزيرا أو مقاطعة للمقترف في دكانه أو منزله أو عائلته الخ . ما يقتضي أن يكون هناك دولة إسلامية يبدأ التفكير بإقامتها ويبدأ بالبحث عن حزب سياسي يحمل أطروحتها لينتمي إليه باعتبارها طريقا مؤديا إلى الآخرة مرورا بمزرعتها في الدنيا . وقد منّ الله علينا بأحزاب تحمل هذه الأطروحة وتملك كل الإمكانات واللياقات التي تجعلها وعدا حقيقيا بدولة إسلامية قادمة وإن كانت مؤجلة في لبنان لظروفه الخاصة التي تملي التسامح في كثير من الأساسيات الفقهية بسبب التحالفات الضرورية والسلوكيات التي تقتضيها ما يؤدي في النهاية إلى الفصام التام بين الغاية والوسيلة. مبررا ومسوغا ذلك بفلسطين ومصلحة المسلمين أو مصلحة الطائفة . وقد أصبحت الأطر الحزبية مكانا طبيعيا لمعاقرة الأحلام وتحقيق الآمال وأصبحت السياسة غالية وتراجع منسوب الموعظة في الخطاب الديني لأولوية السياسة على الدين من أجل الدين طبعا !!! وهذا ليس مسّاً منّا بالمقاومة والتحرير ، والذي نخشاه أن تصبح المقاومة ذريعة للمس بناء ،بأفكارنا وعلائقنا وخياراتنا وحرياتنا وعباداتنا الخ .

عود على بدء ... كيف يمكن أن نقنع من ينشأ على هذه الحال أن لا يشتهي السلطة وأن يطرد السلطان الذي ارتدى جبته ؟ ليكون مدنياً ، مواطناً مدنياً ، ليستريح ويريحنا ، ولا يغتر بأدب المجتمع الأهلي واحترامه للرموز الدينية ، فيقفز من ذلك إلى شهواته السلطوية أو التسلطية . هذا أمر يتصل بثقافة مجتمعية واقية من هذا المرض القاتل ، وبالتالي ثقافة تفضي إلى دولة تحترم الدين وتحميه كمكون ، من دون أن يعني ذلك ترخيصا لرجال الدين أن يتدخلوا في السياسة باسم أديانهم وطوائفهم ، بل كأفراد مواطنين ذوي حقوق سياسية كغيرهم .

إن تسامحنا أو تراخينا في هذا الشأن ، مضافا إلى قصور وتقصير مؤسساتنا المدنية وأحزابنا السياسية وانكشافاتها التي أكدت أنها ناقصة المدنية ، وجاهزة للالتحاق والانسحاق أمام الأحزاب المذهبية عندما تقوى أو تستقوي أو تغلب أو تتغلب ، إلى قصور الدولة وتقصيرها وطائفيتها وزبائنيتها ، إلى أسباب معرفية وأسباب سياسية ، خارجية وداخلية ،كل ذلك أوقعنا في محذور أخطر وأدهى . فقد انتهينا إلى أن مجتمعنا الأهلي الذي كف عن أن يكون أهليا ، بمعنى المودة والرحمة والتراحم والتواصل ، قد أصبح (سوبر مذهبي) .

وارتضى ، المجتمع الأهلي ، المذهبي الآن ، أن يكون رجل الدين ، أي رجل دين ، ولأنه رجل دين ، وبصرف النظر عن علمه وتقواه، هو المقدم والأول في التراتب السياسي ، وأن يكون هو ، أي المجتمع الأهلي ، بكل حساسياته وثقافاته وراء رجل الدين هاتفاً ذاهباً في الانقسام الاجتماعي إلى وديانه السحيقة.

الخوف من المستقبل

علي حسين عبيد

يقول ذوو الشأن. وأنا أتفق معهم، أن نزعة الاستحواذ (المستشرية) تتلبس الشخصية العراقية منذ عقد من السنوات تقريبا، وهناك لهاث مسموع و(مرئي) نحو جمع المال والحصول على المكاسب، ويمكن أن نضع نيسان ٢٠٠٣ نقطة شروع لانطلاق ظاهرة الاستحواذ بصورة مثيرة للاستغراب، بالتزامن مع أجواء الانفتاح التي حدثت بعد التأريخ المذكور، وتوسعت فجأة على نحو غير مسبوق، لكننا نتفق على أن الاستحواذ المعتدل غريزة طبيعية تدخل في تركيبة الإنسان، ولا غضاضة فيها عندما تتميز بالاعتدال، أما ما أتحدث عنه هنا، هو ذلك اللهاث الجماعي نحو تحقيق المكاسب المادية بشتى الطرق، حتى لو كانت مخالفة للقانون الوضعي أو الأعراف أو حتى الأحكام الدينية. علماء الاجتماع يؤيدون وجود هذه الظاهرة لدى العراقيين، ويؤكد بعضهم أنها تقف وراء حالة الخوف والقلق التي يعيشها العراقي في حياته اليومية ونظرته إلى المستقبل، لهذا تعددت الولاءات، وصار الاحتماء بالدائرة الانتمائية الصغرى، بديلا عن الانتماء إلى الدائرة الكبرى (الوطن)، فقد أصبح الانتماء القبلي أو العائلي أو الفئوي أقرب إلى الفرد العراقي من سواه، وشاعت في المجتمع حالة تعدد الولاءات، وانبثقت كيانات وتجمعات صغيرة وكثيرة توزعت على امتداد العراق، ويؤكد ذلك ظهور عشرات التجمعات المجتمعية والسياسية التي أعلنت تشكيلها، وتأسيسها تحت غطاء قبلي، عشائري، أو ديني، حتى صار الفرد العراقي يجد فيها ملاذا يحتمي به، بدلا من الاحتماء (بالوطن/ القانون). قد يرفض بعض من يهمهم الأمر هذا الاستنتاج، وقد يرونه معمّدا بالمبالغة وتضخيم الواقع، ولكن يمكننا أن نتأكد من صحة هذا الكلام حين نوجّه السؤال التالي للفرد العراقي: هل أنت قلق على حاضرك ومستقبلك، وهل تخشى المستقبل؟ ثم لماذا هذا الهلع والركض وراء تحصيل المال؟ وعند الإجابة بصدق وأمانة ووضوح، سنلاحظ أن الدافع الأول لحالة الاستحواذ واستشرائها، هي الخوف من المستقبل، أما الأسباب فهي لا تغيب عن المراقب المتخصص والدقيق، لقد كان المجتمع العراقي ولا يزال ضحية منظومة سياسية (شرهة) تفتقر للشخصية والعقلية النموذجية، إذ لم يظهر بين العراقيين العقل المنقذ والشخصية المحورية التي تشبه مثلا (نلسون مانديلا)، نعم نحن نحتاج إلى (مانديلا عراقي) ونريده نموذجا حيّا يعيش بيننا، لكن لم يحدث ذلك، حتى بعد أن فسحَ المجال واسعا (بإطاحة الدكتاتورية) للسياسيين (المناضلين) الذينَ أمضوا عشرات السنين في المنافي أو سواها، لكن العكس تماما هو الذي حدث، حيث الصراع على السلطة والمناصب والمنافع الفردية والحزبية والجماعية وصل أوجه، لدرجة أننا بتنا نخشى على مستقبل الدولة التي نحلم بها، دولة المؤسسات، والفصل بين السلطات، وسيادة القانون، لهذا فالمواطن العراقي الذي ظل يعاني عقودا متواصلة من البطش وسحق الهوية الفردية وحتى الوطنية، وجد في أجواء الانفتاح مبررا نفسيا لتفعيل ظاهرة الاستحواذ، التي فرضت نفسها عليه بقوة، فدفعته إلى تحصيل المال (ظنا منه انه يحمي مستقبله) بطرق معظمها لا مشروعة تعتمد الاحتيال والمراوغة والتبرير وما إلى ذلك من أعذار، تبرر التجاوز على المال العام، والتجاوز على حقوق الآخرين، لتصبح ظاهرة سلوك مجتمعي مبرّر وهنا تكمن الطامة الكبرى، حيث تشيع الآن بين الناس جملة (أكوّن نفسي) باستغلال الوظيفة. وهكذا حين يعجز النظام السياسي الراهنَ عن طرح النموذج المنقذ، فإن ظاهرة الاستحواذ سوف تتنامى وتستشري باضطراد، يرافقها تعدد الولاءات الصغرى، مع عد تنازلي للولاء الوطني الأكبر، ينتج عن ذلك خوف من الحاضر والمستقبل، يتلبس الفكر والحركة الفردية والجماعية المجزّأة أصلا، وفقا للانتماء العشائري أو الديني أو العرقي أو حتى المناطقي، وهو خطر يحيق بالمجتمع العراقي، يتحمل نتائجه الصعبة والخطيرة النخب وقادتهم، وأولهم وأكثرهم مسؤولية (النخبة السياسية) التي لا تزال تتخبط في مستنقع المنافع والصراعات والحسابات الضيقة التي تضع مصلحة (الأنا) فوق مصلحة الوطن والمجتمع في آن.

حـكـومـة وحـــدة أم حـكـومـة تـقـسـيـم؟

تكررت في الآونة الأخيرة التصريحات التي يطلقها زعماء وساسة عراقيون حول اتجاه حكومة السيد رئيس الوزراء نوري المالكي إلى التفرد بالسلطة، ومنها تصريحات السيد مسعود بارازاني رئيس إقليم كردستان، والتي اعتبرها البعض تهديدا ضمنيا بالانفصال عن العراق إذا ما استمرت الحكومة بنهجها الحالي.

علاء خالد غزالة

والواقع أن هناك على الأرض مصاديق كثيرة تشير إلى الاستئثار بالسلطة من قبل رئيس الوزراء، منها المماطلة والتسويف في عقد المؤتمر الوطني الذي يرتجى منه حل الأزمة السياسية الحادة التي تمر بها البلاد. إذ لا يمكن أن يكون عمر الأزمة الحالي قد تجاوز الأربعة أشهر دون أن يجري تحريك ساكن في اتجاه تقريب وجهات النظر، إن لم يكن في اتجاه إيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي باتت مستعصية. وهنا يكمن دور الحكومة في تحريك العملية السياسية بحكم توليها مقاليد السلطة التنفيذية التي تمتلك حرية الحركة والتواصل، بعكس فروع السلطة الأخرى التي تفتقر إلى الأدوات اللازمة لتوفير الأجواء والظروف المناسبة لجمع أطراف العملية السياسية حول طاولة المفاوضات بغية الوصول إلى اتفاقات تخرج البلاد من ظلمة المناحرات السياسية. إن هذا الشلل شبه الكامل في التعامل مع الأزمة السياسة لابد أن يستحيل في آخر الأمر إلى أزمات أمنية واقتصادية واجتماعية تؤثر أولاً وأخيراً على مجمل الشعب العراقي، بغض النظر عن انتماءاتهم ومشاربهم.

على أن نهج حكومة المالكي كان منذ بداية تشكيلها يقوم على الحفاظ على الوضع المتأزم وإدامته بدلا من إيجاد الوسائل لتهدئته. فبعد مرور عامين على تشكيل الحكومة لا تزال الوزارات الأمنية بيد السيد المالكي رغم تصاعد الاستنكار المستمر، على صعيد الأطراف المشاركة في العملية السياسة وكذلك على الصعيد الشعبي. وإذا كنا نسمع في الأشهر الأولى تبريريات حول عدم قبول مرشحي الأحزاب المشاركة في السلطة لهذه الوزارات على اعتبار أنها استحقاقات لها استنادا إلى اتفاقية أربيل، فقد أصبح من النادر اليوم أن يدلي احد من المقربين لرئيس الوزراء أو حزبه الحاكم بتصريح يوضح فيه سبب تمسك المالكي بهذه الوزارات خلافا للاتفاقات التي أفضت إلى تعيينه رئيسا للوزراء.

ويبدو أن هذا النهج المنسق من التسويف والمماطلة وعدم الاكتراث للشركاء الآخرين، فضلا عن الإعراض عن الرأي العام الشعبي وما يتم عرضه عبر وسائل الإعلام المختلفة من أعمدة وكتابات ومقالات رأي مختلفة، قد أدى إلى حالة من خيبة الأمل بين الأوساط الشعبية والنخبوية على السواء، وهو ما يصب في مصلحة السيد المالكي الذي يسعى إلى إسكات أصوات المعارضة بأي طريقة، ولو بطريقة صم الأذان عن سماعها، ولسان حاله يقول: "قولوا ما شئتم، فإني ماض في ما أنا عازم عليه."

من ناحية أخرى، فإن استمرار الأزمات السياسية قد أدى في الكثير من الأحيان إلى صرف النظر عن الفشل الذريع للحكومة في تحقيق أدنى متطلبات الحياة الكريمة للمواطن العراقي، من توفير الخدمات الأساسية إلى إدارة عملية الأعمال المتعثرة، وليس أقلها حل مشاكل الخدمات والسكن والبطالة المزمنة، ولا أوهنها تحريك العملية التنموية التي من شأنها أن تعيد العراق إلى خارطة العالم المتحضر.

ومجرد إلقاء نظرة إلى واقع العراق اليوم تثير في النفس الأسى. فالبلد الذي يحتوي أول أو ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم يستورد المشتقات النفطية من الكويت وإيران وغيرهما. والبلد الذي يمخر عبابه نهران يرويان مساحات شاسعة من أراض عرفت بخصبها من أقدم الأزمان قد صار اليوم سوقا للمنتجات الزراعية من سوريا والأردن ومصر وسواها. ليست هناك صناعة بأية مقاييس محلية أو إقليمية، لا في القطاع الخاص ولا في القطاع العام رغم توفر الكوادر والموارد الهائلة.

القطاع المصرفي يعود إلى قرون مضت، وليست له مساهمة تذكر في أي عملية تنموية، بينما دوائر الدولة شبه معطلة، تزخر بالموظفين ولا تنتج إلا القليل. لو لم يكن لدينا نفط في باطن الأرض لبات معظمنا بلا عشاء.

إذاً من المسؤول عن هذا الواقع المتردي؟ ومن عليه أن يجد له حلولا على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة؟ الحكومة بكل تأكيد. ولكن طالما كانت هناك أزمة سياسية، تنعكس على الواقع الأمني، فإن هناك عذرا في التأخير عن دراسة هذا الواقع ووضع خطة للنهوض به. وطالما كانت هناك مشاكل سياسية، فإن التركيز الإعلامي لن يكون على الفشل الحكومي منقطع النظير بل على خلافات الشركاء ومشاحناتهم. وفي كل مرة تثار فيها قضية حول هذا السياسي أو ذاك فإن الشارع سرعان ما يبدأ بالانقسام بين هذا وذاك. لا يبدو الأمر جديدا، فقد قيل قديما "فرّق تسد".

ربما لا يحدث شيء بعد خطاب بارزاني، كما لم يحدث شيء قبله، رغم تصاعد الأصوات المعارضة. لكن إن اضطرت حكومة إقليم كردستان إلى اتخاذ إجراءات متطرفة، فلن يكون من المجدي إلقاء اللوم على أحد. وإذا كان السيد المالكي لا يقيم وزناً للرأي العام اليوم فإن عليه أن يواجه حكم التاريخ في المستقبل، ونحن نرجو مخلصين أن لا يوصف بأنه "الرجل الذي قسّم العراق"، ليس بعد أن نجونا من هذا الاختبار إبّان الاحتلال الأميركي.

اتفاق الساسة كفيل بإنهاء الأزمات